

## مؤتمر الخطاب الاعلامي في عالم متغير : الصوت والصدى حذف العامل في النحو العربي - تأصيل تداولي Ellipsis of the Governing Agent in Arabic Syntax: A Pragmatic Reinterpretation

عمر هشام أحمد الرواشدة<sup>(1)</sup>

Omar Hisham Ahmad AL rawashdeh<sup>(1)</sup>

DOI: 10.15849/ZJJHSS.260331.11

### المخلص

تُعيد هذه الدراسة النظر في ظاهرة حذف العامل في النحو العربي من منظور تداولي، يتجاوز التقدير القاعدي إلى التأويل المقامي. وتنطلق من عبارة سيبويه "ما أغفله عنك شيئاً"، وتعليق المبرد "فكر شيئاً، وانظر شيئاً"، لتعيد تعريف الحذف بوصفه فعلاً إدراكياً يُستدرك من السياق، لا من البنية الظاهرة. وتُقدّم الدراسة تصنيفاً تداولياً جديداً لأنواع حذف العامل، يُراعي المقام، والمعرفة المشتركة، وفعل الإدراك، ويُعيد بناء العامل بوصفه أثراً مقصوداً. كما تُثبت أن بعض النماذج النحوية التراثية كانت تُراعي السياق التخاطبي، وإن لم تُسمّه تداولية؛ ما يُمهّد لبناء إطار تحليلي جديد يُعيد قراءة النحو العربي في ضوء الاستعمال. الكلمات المفتاحية: الحذف، العامل النحوي، التداولية، سيبويه، المبرد.

### Abstract

This study reexamines the phenomenon of ellipsis of the governing agent in Arabic grammar through a pragmatic lens that transcends structural estimation and moves toward contextual interpretation. It begins with Sibawayh's phrase "ma aghfalahu 'anka shay'an" and al-Mubarrad's commentary "think of something, and observe something", proposing a reconceptualization of ellipsis as a cognitive act inferred from discourse context rather than surface structure. The research introduces a pragmatic classification of ellipsis types that accounts for situational context, shared knowledge, and cognitive inference, redefining the governing agent as an intentional trace rather than a syntactic trigger. It further demonstrates that classical grammatical models—though not explicitly labeled as pragmatic—often relied on contextual reasoning, thereby laying the groundwork for a renewed analytical framework that reads Arabic grammar through the lens of usage and interaction.

**Keywords:** Ellipsis , Grammatical Governor , Pragmatics , Sibawayh, Al-Mubarrad

<sup>(1)</sup> Hashemite University, Graduate Studies, Arabic Language

\*Corresponding author: [Rawashdehomar@yahoo.com](mailto:Rawashdehomar@yahoo.com)

Received: : 25/8/2025

Accepted: 01/01/2026

<sup>(1)</sup> مدرس، الجامعة الهاشمية، الدراسات العليا، اللغة العربية، اللسانيات التداولية

\*للمراسلة: [Rawashdehomar@yahoo.com](mailto:Rawashdehomar@yahoo.com)

تاريخ استلام البحث: : 25/8/2025

تاريخ قبول البحث: 2026/01/01

**المقدمة:**

تُعدّ التداولية من أبرز المناهج اللسانية الحديثة التي تجاوزت حدود البنية إلى آفاق الاستعمال، حيث يُعاد بناء المعنى من خلال العلاقة التفاعلية بين المتكلم والمخاطب، لا من خلال التركيب الظاهر وحده. وقد فتحت التداولية بابًا واسعًا لإعادة النظر في كثير من الظواهر النحوية التي طالما حُصرت ضمن الإطار القاعدي، وعلى رأسها ظاهرة الحذف، التي تُعدّ من أكثر الظواهر تركيبًا وتعقيدًا في النحو العربي، نظرًا لتداخلها مع المقام، والبنية، والمعرفة المشتركة بين أطراف الخطاب.

ومن بين أنواع الحذف، يبرز حذف العامل بوصفه إشكاليًا مركزيًا، إذ لا يُفهم إلا من خلال السياق، ولا يُستدل عليه إلا بفعل إدراكي يُراعي مقصد المتكلم وسياق التخاطب. وقد تناول النحاة هذه الظاهرة منذ سيبويه، الذي صنّف أنواع حذف العامل وبيّن مواضع تقديره، ثم تلاه المبرد وغيره ممن سعوا إلى تأويل بعض العبارات التي غاب فيها العامل ظاهرًا، وحضر فيها المعنى استدلالًا. وتُعدّ عبارة سيبويه: "ما أغفله عنك شيئًا"<sup>(1)</sup> نموذجًا فريدًا لهذا النوع من الحذف، حيث يغيب العامل النحوي ويُستدرك من المقام، مما يُثير إشكاليًا تأويلًا يتجاوز حدود البنية إلى آفاق التداول. وقد علّق المبرد على هذه العبارة بقوله: "فكّر شيئًا، وانظر شيئًا"<sup>(2)</sup>، وهو تعليق يُبرز مبدئين تأويليين متكاملين:

**الأول:** يلتفت إلى المدرك الذهني، أي فعل التفكير الذي يُعيد بناء العامل المحذوف في ذهن المتلقي.

**الثاني:** يلتفت إلى المدرك الحسي، أي فعل النظر الذي يُدرك السياق الخارجي ويستكمل المعنى من المقام.

بهذا يصبح الحذف فعالًا إدراكيًا مركبًا، يجمع بين البنية الذهنية والبنية الحسية، ويُظهر أن النحو العربي كان يلمح إلى هذه الأبعاد دون أن يُسمّيها تداولية.

**سؤال البحث:**

كيف يمكن تأويل حذف العامل في النحو العربي بوصفه فعالًا تداوليًا إدراكيًا يُستدرك من خلال المقام والمعرفة المشتركة، لا مجرد إسقاط تركيبية يُقدّر بقاعدة؟ وما مدى حضور هذا التصور في تفسير النحاة، بدءًا من سيبويه وصولًا إلى المبرد؟

**مشكلة البحث:**

إنّ حذف العامل في النحو العربي غالبًا ما عُولج في إطار تركيبية صرف، يُفهم بوصفه إسقاطًا يُقدّر بقاعدة نحوية، دون الالتفات إلى السياق التخاطبي أو قصد المتكلم. غير أن بعض النماذج، مثل عبارة سيبويه (ما أغفله عنك شيئًا) وتعليق المبرد (فكّر شيئًا، وانظر شيئًا)، تُظهر أن العامل قد يُحذف ويُستدرك إدراكيًا من خلال المقام، مما يطرح إشكاليًا منهجيًا حول طبيعة هذا الحذف: هل هو مجرد تقدير تركيبية، أم فعل تداولي إدراكي يُعاد بناؤه عبر التفاعل بين المتكلم والمخاطب؟.

(1) سيبويه، (ت ١٨٠هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1، ص:

129.

(2) الزجاجي، (ت ٣٣٧هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: أخبار أبي القاسم الزجاجي، تح، عبد الحسين المبارك، د.ط، دار الرشيد، بغداد،

1980، ص: 216.

## الدراسات السابقة :

- يتقاطع هذا البحث مع عدد من الدراسات التي تناولت الحذف من منظور تداولي، منها:
1. تداولية الحذف عند علماء القرآن، خديجة بوخشة، حيث ربطت بين الحذف والاقتضاء التداولي في النص القرآني.
  2. الأبعاد التداولية للحذف ومتضمنات القول في كلام العرب - نماذج مختارة، التي أبرزت دور السياق في استدراك المحذوف.
  3. الحذف وأثره في تشكيل المعنى من المنظور التداولي، التي ركزت على العلاقة بين الحذف والمعنى في الخطاب.
  4. التقديم والحذف التداوليان في ديوان هاشم الرفاعي، التي طبقت المنهج التداولي على نص شعري معاصر.

## أهداف البحث:

1. إعادة قراءة حذف العامل في النحو العربي من منظور تداولي إدراكي.
2. إبراز دور السياق التخاطبي والمعرفة المشتركة في استدراك العامل المحذوف.
3. توظيف مقولة المبرد (فكر شيئاً، وانظر شيئاً) كمبدأين تأويليين (ذهني/حسي) لفهم الحذف.
4. بناء تصنيف تداولي جديد لأنواع حذف العامل، يراعي المقام والنية والمعرفة المشتركة.

## أهمية البحث:

تأصيل تداولي جديد: يُعيد بناء مفهوم حذف العامل في النحو العربي على أساس إدراكي تداولي، جامعاً بين المدرك الذهني والمدرك الحسي، وهو ما لم تُعالجه الدراسات السابقة بهذا التفصيل.

## حدود البحث:

الاقتصار على حذف العامل، دون التوسع في أنواع الحذف الأخرى، وذلك لأنه يُمثّل الإشكال المركزي الذي يُظهر بوضوح البعد التداولي والإدراكي في النحو العربي. هذا التركيز ليس نقصاً، بل اختيار منهجي يهدف إلى تعميق التحليل بدل تشتيته.

## منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال:

- الاستقراء النصي: باستقراء المفاهيم النحوية كما وردت في المصادر الأصلية (سيبويه، المبرد، ابن جني).
- التحليل التداولي: بتحليل السياقات التخاطبية التي يُستدرك فيها العامل المحذوف، وربطها بمبادئ الإدراك الذهني والحسي.

## المطلب الأول: الإطار النظري:

### 1\_ التداولية: من البنية إلى المقام.

تُعرّف التداولية، كما قرّرها تشارلز موريس (Charles W. Morris)، بأنها الفرع من السيميائية الذي يدرس "العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات"<sup>(1)</sup>، واضعاً التداولية ضمن "الإطار العام لعلم العلامات أو السيميائية (Semiotics)"<sup>(2)</sup>، وهو تعريف يُبرز أن التداولية لا تقتصر على تحليل البنية اللغوية، بل تتجاوز ذلك إلى دراسة كيفية استخدام العلامات وتأويلها في سياق تواصلها.

أما جورج يول، فقد قدّم تعريفاً أكثر تخصيصاً، حيث يرى أنّ التداولية "دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم، وهي أيضاً: دراسة المعنى كما يُفهم من السياق، لا من الكلمات وحدها"<sup>(3)</sup>، كما عرّفها نعمان بوقرة، بأنها: "دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية، فهي إذن تهتم بالمعنى، كالدلالية وبعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها"<sup>(4)</sup>، وعليه، تصبح التداولية منهجاً يُعنى بتحليل الخطاب في ضوء المقام، والنية، والمعرفة المشتركة بين أطراف التخاطب، وهو ما يمهد لفهم الحذف والعامل في النحو العربي بوصفهما ظاهرتين إدراكيتين تداوليتين.

### 2\_ العامل النحوي: من الإعراب إلى القصد.

تُمثّل نظرية العامل إحدى الركائز الأساسية في النحو العربي، وقد نشأت متأثرة بالفكر الفلسفي والكلامي، إذ تقوم على فكرة "أنه لا بد من مُحدث لكل حادث، ومؤثر لكل أثر"<sup>(5)</sup>، وقد تبنّى النحاة هذا المبدأ فجعلوا "كل معمول لا بد له من عامل"<sup>(6)</sup>، حتى وإن لم يظهر في البنية السطحية للكلام، إذ يُقدّر العامل ذهنياً من خلال السياق والقرائن الدلالية.

وقد فسّر النحاة العامل بطرق متعددة: فالرمانى عدّه "موجباً لتغيير في الكلمة على طريق المعالجة لاختلاف المعنى"<sup>(7)</sup>. بينما ذهب المطرزي إلى أنه: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"<sup>(8)</sup>، بينما رأى ابن الخباز أنه: "ما أحدث في آخر الكلمة رفعاً أو جزاً أو جزءاً"<sup>(9)</sup>، غير أن هذه التعريفات التركيبية لم تكن كافية لتفسير حالات الحذف، حيث أدرك النحاة أن الفكرة الجوهرية من العامل هي إمكانية حذفه واستنباطه من السياق.

(1) أرمكو، فرانسواز، المقاربة التداولية، تر، سعيد علوش، د.ط، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1987 م، ص: 5.

(2) Stephen. levinson, pragmatics, printed in Great Britain at the University press, Cambridge, First published, 1983, p1

(3) يول، جورج، التداولية، ترجمة، قصي العتابي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص: 19.

(4) بوقرة، نعمان، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص و تحليل الخطاب، ط1، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2009 م، ص: 97.

(5) انظر: علي، محمود محمد، النحو العربي وعلاقته بالمنطق، د.ط، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص: 313.

(6) أبو البقاء العُكْبَرِي، (ت 616 هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص: 226.

(7) الرمانى، (ت 384 هـ)، علي بن عيسى بن علي، رسالة منازل الحروف، تح، إبراهيم السامرائي، د.ط، دار الفكر، عمان، د.ت، ص: 69.

(8) ابن الخباز، (ت 638 هـ)، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تح، فايز زكي، ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2007، ص: 36.

(9) المرجع نفسه.

وفي هذا الصدد، أشار ابن جني إلى أن "العمل في الحقيقة إنما هو للمتكلم"، مما يحوّل العامل من كونه مجرد محدث للإعراب إلى أثر معرفي في ذهن المتكلم والمخاطب، يقول: "فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح"<sup>(1)</sup>، وهذا يجعل الحذف تقديراً ذهنياً لعامل مضمّر يُعاد بناؤه من خلال السياق والمقام.

وعليه، يمكن القول إنّ تطور مفهوم العامل من الإعراب إلى القصد يعكس انتقال النحو من التحليل الشكلي إلى الاهتمام بالبعد التداولي، حيث يصبح العامل أثراً معرفياً يُستدل عليه من السياق والمقام، لا مجرد عنصرٍ يُحدد حركة الإعراب. وقد ترك هذا التحول أثراً واضحاً في الدراسات اللسانية الحديثة، حيث بدأ مفهوم العامل يتقاطع مع مفهومي الاقتضاء والافتراض المسبق، بوصفهما عناصر سياقية محذوفة يُعاد استحضارها من خلال آليات التواصل. ويُشير غرايس إلى أن التركيز على الاستلزام (Implicature) لا يعني إغفال العوامل السياقية الأخرى التي تؤثر في الفعل التخاطبي، بل يرى أنها ذات أهمية بالغة في تأويل الأقوال، ويقصد بذلك على وجه التحديد: المعرفة المشتركة والاقتضاء التداولي"<sup>(2)</sup>.

### 3\_ الحذف: من الإسقاط إلى الإدراك.

يدور معنى الحذف في اللغة حول ثلاثة محاور رئيسة: القطف، والقطع، والإسقاط. ففي "العين" للخليل، يُعرّف الحذف بأنه "قطف الشيء من الطرف"<sup>(3)</sup>، وجاء في "لسان العرب" لابن منظور: "حَدَفَ الشيءَ يَحْدِفُهُ حَدْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ"<sup>(4)</sup>، أما في "الصاحح" فهو "حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حَدَفْتُ مِنْ شَعْرِي وَمِنْ دَنْبِ الدَّابَّةِ، أَي أَخَذْتُ"<sup>(5)</sup>. هذه المعاني تُشير إلى أن الحذف فعل مادي يُزيل جزءاً معلوماً من الكل، دون أن يُلغى وجوده الذهني أو المرجعي.

أمّا في الاصطلاح، فقد عرّفه الرماني بأنه "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها في الحال أو فحوى الكلام"<sup>(6)</sup>، ووافقه الجرجاني حين قال: "ما من محذوف تجده فتحذف إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره،

(1) أبو الفتح عثمان بن جني، (ت 392 هـ)، الخصائص، تح، محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، ج1، ص: 110.

(2) فرانثيسكويس، راموس، مدخل إلى دراسة التداولية، مبدأ التعاون ونظرية الملاءمة والتأويل، تر، يحيى حمداي، ط1، دار نيبور، العراق، 2014، ص: 104.

(3) الفراهيدي، (ت 170 هـ)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، تح، عبد الحميد هندواي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج3، ص: 279.

(4) ابن منظور، (ت 711 هـ)، محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، تح، البيازجي، ط3، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، ج9، ص: 39، مادة (حذف).

(5) الجوهري، (ت 393 هـ)، أبو نصر إسماعيل بن حماد: الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، تح، أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ج4، ص: 1341، مادة (حذف).

(6) الرماني، (ت 384 هـ)، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله: النكت في إعجاز القرآن، تح، محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، ط3، دار المعارف، مصر، 1976، ص: 76.

وترى إضماره في النفس أولى من النطق به<sup>(1)</sup>، وهذا يُبين أن الحذف مرتبط بالإضمار، وأنه يُعاد بناؤه من داخل النفس، لا من ظاهر التركيب.

وقد ربط سيبويه الحذف بعلم المخاطب، فقال: "ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب"<sup>(2)</sup>، مما يُثبت أن الحذف في النحو العربي ليس إسقاطاً اعتباطياً، بل هو فعلٌ تأويلي يُفترض فيه أن المتلقي قادر على استدعاء المحذوف من خلال السياق والمعرفة المشتركة.

ويتقاطع هذا التصور مع ما قرره بعض أعلام التداولية الحديثة في مفهوم الافتراض المسبق، الذي يُعدّ شرطاً أساساً لنجاح العملية التواصلية، ويُسلّم ضمناً عند إنتاج الخطاب. وفي هذا السياق، يُعرّف روبرت ستالنيكر (1974) الافتراض المسبق، في مقاله (الافتراضات التداولية) ضمن كتابه (الدلالة وفلسفة الافتراض المسبق)، بأنه: "افتراض مسبق أو مشترك يُسلّم به ضمناً عندما يُقدّم المتكلم على إنتاج ملفوظ"<sup>(3)</sup>.

أما أوزوالد ديكر (1972)، يرى في كتابه (القول وعدمه: مبادئ في الدلالة اللسانية) أن الافتراض المسبق هو: "عنصر دلالي ملازم للقول، يظل قائماً حتى عند تحويل الجملة إلى صيغة استفهامية أو منفية، مما يكشف عن طابعه الثابت في البنية العميقة للملفوظ"<sup>(4)</sup>. كما يرى في الكتاب نفسه إلى أن الافتراض المسبق، هو "معلومة تُفترض ضمناً في الملفوظ، وتُعدّ شرطاً لنجاح العملية التواصلية، بحيث لا يمكن للمخاطب أن يتفاعل مع القول دون التسليم بها ضمناً"<sup>(5)</sup>، ما يعكس تصوره الوظيفي لأثر الافتراض في نجاح العملية التواصلية.

وتُصنّف أوريكيوني في خانة الافتراضات المسبقة: "كل المعلومات التي لم تكن مُقرّرة جهراً، إلا أنها تنتج تلقائياً من صياغة القول التي تكون مدوّنة فيه بشكل جوهري، بغض النظر عن خصوصية النطاق التعبيري الأدائي"<sup>(6)</sup>، وهي ذاتها الآلية التي يُفهم بها الحذف النحوي، حيث يُستدل على المحذوف من خلال السياق والعلاقات الدلالية الكامنة.

وعليه، فإن التداولية حين تُطبّق على مفهوم العامل تُعيد تعريفه بوصفه أثراً إدراكياً يُفترض في ذهن المتكلم، وحين تُطبّق على الحذف تُعيد بناءه بوصفه فعلاً تواصلياً يُستدرك من المقام. ومن ثمّ فإن حذف العامل لا يُفهم إلا من خلال تداخل هذه المفاهيم، حيث يظهر العامل باعتباره قصداً، ويُفهم الحذف باعتباره إسقاطاً إدراكياً، وتأتي التداولية لتقدّم منهجاً لإعادة بناء المعنى من داخل التخاطب.

(1) الجرجاني، (ت 471 هـ)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح، محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، القاهرة، 1992، ج1، ص: 152.

(2) سيبويه، (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، مرجع سابق، ص: 74.

(3) Robert Stalnaker, "Pragmatic Presuppositions" in Semantics and Philosophy, ed. Milton K. Munitz and Peter K. Unger (New York: New York University Press, 1974), 197.

(4) Oswald Ducrot, Dire et ne pas dire: Principes de sémantique linguistique (Paris: Hermann, 1972), 230.

(5) المرجع نفسه.

(6) أوريكيوني، كاترين كيربرات، المضمّر، ترجمة: ريتا خاطر، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 48.

## المطلب الثاني: تحليل عبارة: "فكر شيئاً، وانظر شيئاً".

### 1\_ أصل العبارة وسياقها النحوي :

تُعدّ عبارة سيوييه "ما أغفله عنك شيئاً"<sup>(1)</sup>، من أكثر المواضع إثارة للإشكال التأويلي في التراث النحوي، إذ وردت في سياق تحليله لباب (من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء). وقد أوضح أن المبني عليه محذوف لكثرة الاستعمال، ويُستدل عليه من السياق لا من ظاهر التركيب، فقال: "لولا عبد الله لكان كذا وكذا... ولكن هذا حُذف حين كثر استعمالهم"<sup>(2)</sup>، وفي هذا السياق تظهر عبارة "ما أغفله عنك شيئاً"<sup>(3)</sup>، بوصفها نموذجاً لحذف تداولي يعتمد على علم المخاطب، حيث يُفهم المعنى من المقام لا من ظاهر القول.

وقد أشار سيوييه إلى ذلك بقوله: "وما أغفله عنك شيئاً، أي دع الشكّ عنه؛ فحُذف هذا لكثرة استعمالهم"<sup>(4)</sup>، غير أن هذه الغفلة لم تُشرح شرحاً صناعياً مباشراً، مما فتح باباً واسعاً للتأويل. حتى قال الأخفش: "أنا مذ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد من يعرفه على الحقيقة، وقال يونس: ذهب من كان يعرف هذا، والسبب أنه كلام جرى كالمثل وفيه حذف قلّ استعماله مظهرًا، ورأى المازني أن (شيئاً) منصوب على المصدر بتقدير (غفلةً)"<sup>(5)</sup>.

بينما رفض الزجاج هذه التأويلات جميعاً قائلاً: "لم أرَ من هذه التفاسير شيئاً يليق بالمسألة"<sup>(6)</sup>. وهنا يظهر تعليق المبرد "فكر شيئاً، وانظر شيئاً"<sup>(7)</sup> بوصفه مفتاحاً تأويلياً للعبارة، كما ارتضاه الزجاج، لا لأنه يفسر ظاهر التركيب، بل لأنه يعيد بناء المحذوف من جهة المقام، ويُفعل فعلاً مضمراً قلّ استعماله مظهرًا في كلام العرب. فالنصب في (شيئاً) لا يُفهم إلا على تقدير فعل يُستخلص من السياق، كأن المعنى: "لو أنك فكرت أدنى فكر، ونظرت أدنى نظر، لاكتشف لك ما خفي"<sup>(8)</sup>. وقد استقر الرأي عند الزجاج على أن تفسير المبرد هو الأليق، وقد أكد السيرافي هذا الرأي حين شرح أن العبارة لا تُفهم إلا على تقدير فعل محذوف، فقال: "إن المعنى: انظر شيئاً، أي تفقد أمرك، واحتج بأن الحذف هنا هو حذف (انظر) الناصب لـ(شيئاً)، كما يُقال: انظر قليلاً أي تفقد"<sup>(9)</sup>. وفي السياق نفسه، أوضح صاحب (الإنصاف) أن مثل هذه التراكيب تُبنى على تقدير فعل محذوف يُفهم من الحال وكثرة الاستعمال، فقال: "ما أغفله عنك شيئاً" وتقديره: انظر شيئاً، كأن قائلاً قال: "ليس بغافل عني" فقال المجيب:

(1) سيوييه، (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص: 129.

(2) سيوييه، (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص: 129.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

(5) الزجاجي، (ت 337هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، د.ط، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص: 216.

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه.

(8) المرجع نفسه.

(9) أبو سعيد السيرافي، (ت 368هـ)، شرح كتاب سيوييه، تح، أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ج 2، ص: 416.

ما أغفله عنك شيئاً، أي انظر شيئاً، فحذف. والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُخصى<sup>(1)</sup>.

أما شوقي ضيف فقد لخص الموقف التاريخي، مبيّناً أن العبارة ظلت لغزاً محيراً عند النحاة "حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة، ولا يعرفون بالتالي موضع حذف الفعل حتى جاء الزجاج، فقال: إن العبارة تعليق على كلام تقدم، كأن قائلها قال: زيد ليس بغافل عني، فأجابه صاحبه: (ما أغفله عنك، شيئاً) على تقدير: انظر شيئاً، يريد أن يقول له: تفقّد أمرك ودع الشك عنك"<sup>(2)</sup>. وبذلك خرجت العبارة من دائرة الغموض إلى مجال التداول، حيث يُعاد بناء المعنى من المقام والمعرفة المشتركة.

## 2\_ بنية مبدأ: ( فكر شيئاً، وانظر شيئاً).

يتأسس هذا المبدأ على بنية ظاهرها بسيط، لكنها تنطوي على آلية استدلالية مزدوجة. فالبنية السطحية تتكون من فعلين متوازيين (فكر) و(انظر) يتبعهما اسم منصوب (شيئاً)، مما يُظهر تكراراً متوازناً يُوحى بوجود عامل محذوف يُستدل عليه من السياق. هذا النصب لا يفهم إلا بوصفه أثراً لعامل لفظي غائب، وهو ما يُعبر عنه في القول: "بأن الأفعال من أهم المؤشرات اللفظية الداخلة على الأسماء، وتختص في حال مباشرتها للأسماء بحالتين اثنتين من حالات العمل النحوي، هما: النصب، والرفع، وهذا يستند إلى أن الافتراض المسبق في الخلفية الذهنية لابن العربية هو كون الفعل عاملاً لفظياً، ولا بدّ من وجوده في التركيب، مما يفرض على النحويين عند بناء المواقف اللغوية إيجاد المخارج اللازمة للدلالة على وجود العامل ولو كان محذوفاً"<sup>(3)</sup>. وقد قدّم المبرد تفسيراً تداولياً للعبارة، يُفعل فيه العامل المحذوف عبر آيتين ذهنتين متميزتين جسدهما في ثنائية (فكر شيئاً) و(انظر شيئاً):

- 1- (فكر شيئاً): تمثل هذه الآلية عملية استدعاء العامل المحذوف من خلال التفكير الاستدلالي، حيث يُفترض وجود العامل في الذهن أولاً، ثم يُعاد بناؤه بالرجوع إلى المبادئ النحوية. وهذا ما عبّر عنه الكفوي بقوله إن الفكر هو "الانتقال من المطالب إلى المبادئ ورجوعها من المبادئ إلى المطالب"<sup>(4)</sup>. ف(شيئاً) هنا هو المطلوب الذي يُفترض أنه معمول لعامل محذوف، ثم يُستدل عليه من خلال المبادئ النحوية والمقام التداولي معاً.
- 2- (انظر شيئاً): تقوم هذه الآلية على التأمل المباشر في ظاهر التركيب، حيث تُعد (شيئاً) قرينة لغوية على وجود العامل المحذوف. وقد بيّن المبرد أن وجود (شيئاً) دليل على أن العامل ليس مذكوراً، فقال: "الناصب

(1) الأبنباري النحوي، (577 هـ) كمال الدين، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، 2003، ج1، ص: 61.

(2) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د.ت، ص: 61.

(3) وهذان عمرو خاطر، ظاهرة الافتراضات المسبقة عند النحاة العرب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 39، العدد 102، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2018، ص: 97-98.

(4) الكفوي، (ت 1094 هـ)، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تح، عدنان درويش - محمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ص:

لشيء ليس المذكور في أول الكلام<sup>(1)</sup>، وهذا التأمل ينتهي بما يسميه الكفوي (الاستبصار)، أي "العلم بعد التأمل"<sup>(2)</sup>، حيث يتحقق الفهم الكامل للعامل المحذوف من خلال القرينة والسياق.

وبذلك يتضح أن عبارة المبرد ليست مجرد شرح نحوي، بل هي تأصيل تداولي لمبدأ الحذف، إذ تشير إلى نوعين من المؤول: الأول ذهني يمثله (فكر)، والثاني حسي يمثله (انظر). ومن هذا التأسيس يمكن الانطلاق لتوسيع المعالجة، لأن الحذف هنا ليس مجرد إسقاط صناعي، بل فعل تواصل يبنى على المقام والمعرفة المشتركة، وهو ما يجعل العبارة مفتاحاً لفهم الحذف في ضوء التداولية.

**المطلب الثالث: أصناف حذف العامل من منظور تداولي.**

سبق سيبويه في عبارته: (ما أغفله عنك شيئاً) إلى ما يشبه نظرية الاستلزام التخاطبي عند غرايس، حين فرّق بين الإخبار بشيء (to tell something) وجعل المخاطب يفكر في شيء (to get someone to think something)، مؤكداً أن: "المحتويات المضمرة المذكورة في القول بطريقة معينة ينبغي تحديداً التعريف بها"<sup>(3)</sup>، وقد لخص المبرد هذا المنطق في ثنائيه الشهيرة: (فكر شيئاً، وانظر شيئاً)، أي أن تقدير العامل المحذوف ليس مجرد قاعدة تركيبية، بل فعل إدراكي تداولي يُستدعى بحسب المقام والقرينة.

وفي سياق النحو التوليدي، يؤكد ميشال زكريا أن: "البنية العميقة، وإن كانت غير ظاهرة في الكلام، فإنها تظل الأساس الذي يُعتمد عليه في فهمه وتفسيره دلاليًا؛ فهي بمنزلة حقيقة عقلية كامنة في ذهن المتكلم-المستمع، يعكسها التابع الكلامي المنطوق الذي يُشكّل البنية السطحية"<sup>(4)</sup>. ويُفهم من هذا القول: إن العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية ليست شكلية فحسب، بل وظيفية تداولية؛ فالأولى تمثل المستوى الكامن الذي يُستدعى لتفسير المعنى، بينما الثانية تُظهره في صورته الصوتية والتركيبية داخل مقام التخاطب. ومن ثم، فإن تقدير العامل المحذوف في النحو العربي هو استدعاء إدراكي للبنية العميقة عبر القرائن والسياق، ثم إسقاطها على البنية السطحية لتوليد الدلالة.

وبذلك يغدو تصنيف سيبويه، كما شرحه السيرافي في بيان أوجه الإضمار، نظاماً دقيقاً يعكس وعي النحاة المبكر بتأثير السياق على البنية اللغوية. ويتمثل هذا التصنيف في ثلاثة وجوه: (وجه يجب فيه الإضمار، ووجه لا يجوز أن تضمّر العامل فيه، ووجه أنت مخير بين إضماره وإظهاره)<sup>(5)</sup>.

**1\_ الإضمار الواجب:** عرّفه السيرافي بقوله: "هو الوجه الذي يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار"<sup>(6)</sup>. ويظهر هذا في عدة أبواب عند سيبويه، حيث لا يستقيم الكلام إلا بإضمار فعل محذوف، ولا يجوز إظهاره. ومن

(1) الزجاجي، (ت 337هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، مرجع سابق، ص: 216.

(2) الكفوي، (ت 1094هـ)، الكليات، مرجع سابق، ص 67.

(3) ينظر: أوريكيوني، المضمّر، مرجع سابق، ص 40.

(4) زكريا ميشال، الأسنوية التحويلية والتوليدية وقواعد اللغة العربية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص: 164.

(5) السيرافي، (ت 368هـ)، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تح، أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،

2008، ج2، ص: 154.

(6) المرجع نفسه.

ذلك ما أورده في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه)، يقول: " هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك. كأنك قلت: إياك بح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أيضاً قولك: إياك والأسد، وإياي والشر، كأنه قال: إياك فأتقن والأسد، وكأنه قال: إياي لأتقن والشر. فإياك مُتَقَى والأسد مُتَقَيَانِ، فكلاهما مفعول ومفعول منه. إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت"<sup>(1)</sup>. وقد علل سيبويه ذلك بقوله: " وإنما حذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذ الآن، فكأنه قال: احذر الأسد، ولكن لا بد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخر"<sup>(2)</sup>. ومن أبواب الإضمار الواجب أيضاً ما جاء ذكره في (باب منه يُضمرون فيه الفعل لقبح الكلام، إذا حُمِلَ آخره على أوله)، " وذلك قولك: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً. فإيما حدُّ الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو. فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمّر في الشأن"<sup>(3)</sup>. فكان لا بد من إضمار الفعل، لأن الكلام لا يستقيم على حمله لا على الكاف المضمرة ولا على لفظ الشأن، إذ كلا الوجهين يؤدي إلى قبح أو فساد في التركيب. فافتضى أن يُقدَّر فعل محذوف هو عامل النصب، كأنك قلت: ما صنعت وزيداً، أو ما فعلت وعمراً. وبهذا يخرج الكلام على وجهه الصحيح، ويُحمل النصب على فعل مضمّر واجب لا يجوز إظهاره، لأن المقام لا يحتمل غير ذلك.

ومن ذلك أيضاً ما أورده سيبويه في (باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره)، ومن أمثله قولهم: "سَقِيّاً وَرُعِيّاً، ونحو قولك: خَيِّبَةً، وَدَفْرًا، وَجُدْعًا وَعَقْرًا، وَبُؤْسًا، وَأُفَّةً وَنُقَّةً، وَبُعْدًا وَسُخْقًا"<sup>(4)</sup>، وقد فهم السيرافي كلام سيبويه بقوله: "فهذا وما أشبهه ينتصب على الفعل المضمّر، وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل، ومعنى قولنا: بدل من ذلك الفعل أنهم استغنوا بذكره عن إظهاره كما قالوا: الحذر الحذر؛ أي: احذر الحذر، ولم يذكروا احذر"<sup>(5)</sup>، أي إنهم جعلوا المصدر قائماً مقام الفعل، فاكتفوا بذكره عن إظهاره، فصار بمنزلة التنبيه والتحذير أو الدعاء، يُفهم من المقام ومقتضى الحال معنى الفعل دون الحاجة إلى التصريح به.

وعليه فأبواب سيبويه التي تدخل في الإضمار الواجب هي: باب الأمر والتحذير، وباب منه يُضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمِلَ آخره على أوله، وذلك إذا حُمِلَ على الشأن، وباب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره. وهذه المواضع تجتمع في مقامات التحذير أو التنبيه أو الدعاء، سواء كان دعاءً بالخير أو بالشر، حيث لا يستقيم الكلام إلا بإضمار الفعل، ولا يحسن فيه الإظهار. ومن منظور تداولي، يقوم هذا الصنف على قاعدة ذهنية راسخة، عبّر عنها المبرد بقوله: (فكّر شيئاً)، أي أن المتكلم يقدّر فعلاً في ذهنه لا يُصرّح به، ويُبنى عليه المعنى ليؤدي وظيفته في الخطاب.

(1) سيبويه، (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ص: 273.

(2) المرجع نفسه، ص 274.

(3) سيبويه، (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ص 307.

(4) المرجع نفسه، ص 311.

(5) السيرافي، (ت 368هـ)، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص 204.

## 2- الإضمار الجائز: عزفه السيرافي بقوله: "هو الوجه الذي أنت مخير فيه بين إضماره وإظهاره"<sup>(1)</sup>. وورد

عند سيبويه في الكتاب نحو قوله: "وسمنا بعض العرب يقول: الحمد لله رب العالمين"<sup>(2)</sup>. وشرح السيرافي هذا المثال فقال: "ولو نصب فقال: حمداً لله وثناءً عليه كان على الفعل"<sup>(3)</sup>، أي أن النصب هنا على المدح والثناء، وكأن المتكلم قال: أذكر حمداً لله وثناءً عليه.

وبين السيرافي "أن قصد المتكلم إذا كان المدح والثناء، كما في تكبير صفات الله تعالى، جاز له أن يختار أحد وجهين: إما أن ينصب بإضمار الفعل أذكر، وإما أن يرفع بإضمار الابتداء"<sup>(4)</sup>. ففي الوجه الأول يكون النصب على المدح والثناء، وهو تقدير تداولي يعتمد على قصد المتكلم وسياق الخطاب، وفي الوجه الثاني يكون الرفع على الابتداء، وهو تقدير عامل معنوي ينهض به السياق دون حاجة إلى عامل لفظي.

ومثله أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 162). قال السيرافي: "في المقيمين وجهان: أحدهما أن يكون منصوباً على المدح والثناء، والآخر أن يكون مجروراً بالعطف على ما"<sup>(5)</sup>. فالآية تحتل وجهين؛ أحدهما يجعلها من الإضمار الجائز إذا أخذنا بوجه النصب على المدح، حيث يُعَدُّ العامل المحذوف (أمدح المقيمين الصلاة)، والآخر يخرجها من هذا الباب إذا كان العامل لفظياً ظاهراً بالعطف على ما قبلها.

وقال أبو سعيد: "هذا الباب في التعظيم والمدح، والباب الذي في الشتم والتقيح يجريان مجرى واحداً، والإعراب فيهما على طريق واحد"،...والذي يصيره مدحاً وثناءً أو شتماً وتقيحاً، قصد المتكلم به إلى ذلك"<sup>(6)</sup>. وعلى هذا يدخل في الباب أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد: 4)، قال السيرافي: "لم يجعل الحمالة خيراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب شتماً لها"<sup>(7)</sup>. فالنصب هنا على الذم، وهو يجري مجرى المدح في الإعراب، فيكون من الإضمار الجائز.

ومن ذلك أيضاً "ما يرد في الأمر والنهي على إضمار فعلٍ يجوز إظهاره، إذا كان المخاطب مستغنياً عن ذكره لظهور الحال. فنقول: زيدا، عمراً، رأسه، إذ ترى رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بذكر المفعول وحده، والمعنى: أوقع عمك بزيد أو عمرو. وتقول لمن يحدث: حديثك، أي أتت حديثك، أو لمن قدم من سفر: حديثك، أي حدثنا بما جرى. وأما في النهي فهو باب التحذير، كقولك: الأسد الأسد، الجدار الجدار، الصبي الصبي، والمعنى: احذر الأسد، أو لا تقرب الجدار المائل، أو لا توطئ الصبي"<sup>(8)</sup>. وفي هذه المواضع يجوز إظهار الفعل أيضاً.

(1) المرجع نفسه.

(2) سيبويه، (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص 63.

(3) السيرافي، (ت 368هـ)، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج 2، ص 212.

(4) السيرافي، (ت 368هـ)، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج 2، ص 395.

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه، ص 400.

(8) سيبويه، (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج 1، ص 253.

وبذلك فالمدح والثناء والشم والتقيح -وما يجري في الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره- كلها مقامات يدخلها الإضمار الجائز؛ لأن المتكلم فيها مخير بين الإضمار والإظهار، والقرينة المقامية أو الحسية تكفي لتوضيح المعنى. ومن منظور تداولي، يقوم هذا الصنف على قرينة سياقية حسية، وهو ما عبّر عنه المبرد بقوله: (انظر شيئاً).

**3- الإضمار غير الجائز:** عرّف السيرافي هذا الصنف بقوله: "هو الوجه الذي لا يجوز أن تُضمّر العامل فيه"<sup>(1)</sup>، أي الموضع الذي لا يستقيم فيه الكلام إلا بذكر العامل صريحاً. فالإضمار هنا ممتنع، لأن البنية النحوية لا تحتل الحذف، وإلا فسد التركيب أو قبح.

وقد نصّ سيبويه في الكتاب على أبواب يمتنع فيها تقدير الفعل، منها:

- ما يتصل بالجار والمجرور، "إذ لا يجوز أن تقول: نتجّ عن الطريق بإضمار الفعل، لأن المجرور داخل في الجار غير منفصل، فصار بمنزلة جزء من الاسم، فلا يُضمّر العامل فيه"<sup>(2)</sup>.
  - ما يتصل بالفعل الغائب، "فلا يجوز أن تقول: زيدٌ وأنت تريد ليضرب زيداً، وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً. فإضمار فعل الغائب لا يستقيم في مقام الخطاب"<sup>(3)</sup>.
  - ما يتصل بالحروف العوامل في الأفعال الناصبة، "مثل كي وأن، فلا تقول: جئتك كي زيدٌ يقول ذلك، ولا خفت أن زيدٌ يقول ذلك، لأن الفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم لا يجوز"<sup>(4)</sup>.
  - ما يتصل بالحروف العوامل في الأفعال الجازمة، "مثل لم ولما ولا الناهية، فلا تقول: لم زيدٌ يأتك، لأن الفصل بين هذه الأدوات والفعل بحشو لا يستقيم، وهو أقبح من الفصل بين الجار والمجرور"<sup>(5)</sup>.
- وبمقتضى ذلك يُعدّ (باب الحروف التي لا تُقدّم فيها الأسماء على الفعل) من أبواب الإضمار غير الجائز؛ لأنّ الكلام لا يستقيم فيه على تقدير فعل محذوف، ولا يقبل الإضمار، بل لا بد فيه من التصريح بالفعل أو بناء التركيب على وجهه الصحيح. ومن منظور تداولي، يقوم هذا الصنف على قاعدة المنع، فهو خارج عن القاعدة التي قررها المبرد بقوله: «فكر شيئاً وانظر شيئاً»، أي أنّه لا مجال فيه للتقدير أو التخريج، بل يُلزم المتكلم بالتصريح بالعامل دون حذف.

### الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، وبعد تحليل الظاهرة في ضوء المقام التداولي ومراجعة نصوص سيبويه والمبرد وشرح السيرافي، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي:

(1) السيرافي، (ت 368هـ)، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص: 154.

(2) سيبويه، (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج 1، ص 254.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه، ج 3، ص 110.

(5) المرجع نفسه، ص 111.

- إن الحذف في النحو العربي ليس مجرد إسقاط تركيبى يُقدَّر بقاعدة، بل هو فعل إدراكي يُستدرك من السياق التخاطبي والمعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب.
- إن الحذف يُفهم من خلال المقام والنية، ويتجاوز حدود البنية الظاهرة إلى آفاق الاستعمال، مما يجعله استراتيجية تواصلية لا نقصاً في التركيب.
- إن عبارة سيويه (ما أغفله عنك شيئاً) وتعليق المبرد (فكر شيئاً، وانظر شيئاً) شكلاً أساساً لتأصيل تداولي جديد، حيث يجمع الحذف بين المدرك الذهني (التفكير) والمدرك الحسي (النظر).
- إنَّ التصنيف التداولي الجديد لأنواع حذف العامل يراعي المقام والمعرفة المشتركة وفعل الإدراك، ويُعيد بناء العامل بوصفه أثراً مقصوداً في الخطاب.
- إنَّ بعض النماذج النحوية التراثية كانت تراعي السياق التخاطبي، وإن لم تُسمَّه تداولية، مما يُظهر أن النحو العربي القديم كان يلمح إلى هذه الأبعاد.
- إنَّ تطور مفهوم العامل من كونه محدِّداً للإعراب إلى كونه أثراً معرفياً وقصدياً يعكس انتقال النحو من التحليل الشكلي إلى الاهتمام بالبعد التداولي.
- إنَّ الإضمار الواجب يتجلى في أبواب الأمر والتحذير، وما يُضمر فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمِلَ آخره على أوله، وما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، حيث لا يستقيم الكلام إلا بالإضمار.
- إنَّ الإضمار الجائز يظهر في المدح والثناء، والشتم والذم، وما يجري في الأمر والنهي على فعل يجوز إظهاره، حيث يكون المتكلم مخيراً بين الإضمار والإظهار بحسب القرينة المقامية أو الحسية.
- إنَّ الإضمار غير الجائز يظهر في ما يتصل بالجار والمجرور، والفعل الغائب، والحروف العوامل في الأفعال الناصبة والجازمة، حيث لا يقبل الكلام فيه أي تقدير، بل يجب التصريح بالعامل.
- إنَّ التصنيف الثلاثي (واجب - جائز - غير جائز) عند سيويه، كما شرحه السيرافي، يُظهر وعياً مبكراً بأثر السياق والمقام في البنية اللغوية، ويؤكد أن النحو العربي القديم كان يلمح إلى البعد التداولي في تفسير الظواهر.
- إنَّ الدراسة تؤسس لإطار تحليلي حديث يُعيد قراءة النحو العربي في ضوء التداولية، جامعاً بين المدرك الذهني والمدرك الحسي، ومؤكدة أن الحذف فعل تواصلية إدراكية يُبنى على المقام والمعرفة المشتركة.

#### قائمة المصادر والمراجع:

- أبو البقاء العكبري (616 هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، ١٩٨٦ م.
- أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1، د.ت.

- أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.
- ابن الخباز (ت 638هـ)، أحمد بن الحسين، توجيه المع، تحقيق: فايز زكي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط2، 2007.
- ابن منظور (ت 711هـ)، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، تحقيق: اليازجي، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.
- الأتباري النحوي (577 هـ)، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 2003.
- أرمكو، فرانسواز، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1987م.
- بوقرة، نعمان، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2009م.
- الجرجاني (ت 471 هـ)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992.
- الجوهري (ت 393هـ)، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1978.
- الرماني (ت 384هـ)، علي بن عيسى بن علي، رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، د.ط، د.ت.
- الرماني (ت 384هـ)، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976.
- الزجاجي (ت 337هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، د.ط، 1980.
- زكريا، ميشال، الألسنية التحويلية والتوليدية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986.
- سيبويه (ت 180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د.ت.
- الفراهيدي (ت 170هـ)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج3، 2003.
- فرانثيسكويوس، راموس، مدخل إلى دراسة التداولية: مبدأ التعاون ونظرية الملاءمة والتأويل، ترجمة: يحيى حمداي، دار نيبور، العراق، ط1، 2014.

- الكفوي (ت 1094هـ)، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988.
- علي، محمود محمد، النحو العربي وعلاقته بالمنطق، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، د.ط، 2017.
- وهدان عمرو خاطر، ظاهرة الافتراضات المسبقة عند النحاة العرب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 39، العدد 102، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2018.
- وريكيوني، كاترين كيربرات ، المٌضمر، ترجمة : ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008.
- يول، جورج، التداولية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.

#### المراجع الأجنبية:

- Ducrot, Oswald. Dire et ne pas dire: Principes de sémantique linguistique. Paris: Hermann, 1972.
- Levinson, Stephen C. Pragmatics. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- Stalnaker, Robert. “Pragmatic Presuppositions.” In Semantics and Philosophy, edited by Milton K. Munitz and Peter K. Unger, 197–213. New York: New York University Press, 1974.